**تعريف المنهج المقارن :
أ/لغــــة: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه وأوجه الاختلاف
ب/اصطلاحا:هي عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق وأوقت نميز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة والتصنيف يقول دور كايم:« هي الأداة المثلى للطريقة الاجتماعية» وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها إلى كم قابل للحساب وتكمن أهميتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى وهنا تبدأ معرفتنا له
شروط المقارنة: كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أو في وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر شروط الحكم هذه العملية الذهنية
- يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر .
- أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءا أدق وأوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.
- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.
- تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.
- أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين .
مراحل أنواع المقارنة: للمقارنة 4 أنواع هي:
-  المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.
-  المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها.
-  المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة مثال البطالة أثناء الثورة قد يكون راجع إلى ضعف النشاط الحربي أو الهجرة السكان أو تجمعهم في السجون والمحتشدات.
-  المقارنة الاعتيادية: وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف.
مراحل المنهج المقارن: لا يختلف اثنان في كون المنهج المقارن كغيره من المناهج يمر في دراسته بمراحل تذكرها:
-  وإثبات وجود الحادثة الاجتماعية وعلى الباحث أن يتحلى بروح العالم الفيزيائي والكيميائي بمعنى أنه يجب عليه أن يعتبر تعينا خلال البحث الحوادث الاجتماعية أشياء فيتناولها من الخارج.
-  تصنيف مختلف السمات والخصائص و العناصر كل في إطارها لتحديد جملة من المفاهيم.
-  ثم عليه بعد ذلك أن يكشف العلاقات الثابتة أي القوانين بين الحوادث الاجتماعية التي أقامها فيتحاشى التفسير بالعلل الغائبة ولا يعتمد ألا التفسير بالعلل الفعالة ويجب أن يبحث عن علة الحادثة الاجتماعية في الحوادث الاجتماعية السابقة فيفسر الحادثة محادثة أخرى.
-  ولكي يتحقق من الغرض الذي يقدمه لتفسير الحادثة الاجتماعية يجب عليه أن يعمد إلى تحليل الشرح المعلومات ومعرفة أسباب الاختلاف والمادة التي يجمعها قصد للحصول إلى قانون سليم.**

**تعريـــــف المنهــــــــج الـــمقـــــــارن:**

يرى الفقيه "**ستيوارت ميل** " ، أن المنهج المقارن هو دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. و المقارنة هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

و هناك من عرف المنهج المقارن بأنه: " تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث و الدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه و الاختلاف في تلك الظواهر".

كما عرفت الطريقة المقارنة بأنها: " ملاحظة موضوع ما و تقدير موضوعه بالقياس إلى موضوع لآخر بقصد الوصول إلى رأي محدد يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع ، و الحكم هنا مرتبط باستخلاص عناصر التشابه أو التباين بين عناصر الظاهرة لتحديد أسس التباين و عوامل التشابه".

و قياسا على ما سبق فقد جاءت بعض المحاولات في تعريف المنهج المقارن في المجال القانوني على أنه ذلك المنهج الذي يتناول الظواهر و الوقائع الاجتماعية و الاقتصادية ، و القواعد القانونية التي تحكمها بهدف الكشف عما يوجد بين تلك الظواهر و الوقائع من صلات ، و عن أسباب نشوئها و تطورها ، و نفس الأمر ينطبق على القواعد التي تحكم هذه الظواهر و الوقائع.

كما عرف المنهج المقارن كذلك بأنه: " المنهج الذي يعتمده الباحث للقيام بالمقارنة بين قانونه الوطني و قانون أو عدّة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني أخر، كالشريعة الإسلامية ، و ذلك لبيان أوجه الاختلاف و الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسائل القانونية محل البحث بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة ".

و تستفيد الدراسات القانونية بشكل كبير من المقارنة ، حيث تساعد في وضع قواعد و ملخصات هامة ، سواء  من خلال مقارنة المؤسسات و الوقائع و الأنساق و النظم القانونية في مجتمع محدد أو في مجتمعات مختلفة ، و القانون المقارن على الرغم من الجدل القائم حوله ، إلاّ أن جل النقاشات حوله ألهمت حتى من يعارضها من رجال القانون ، فالمحامون مقارنون تلقائيا عندما يجرون المقارنات بين أحكام المحاكم و يبحثون فيها حول أوجه التشابه و الاختلاف و المقارنة بين الأحكام و النصوص و الاجتهادات السابقة.

**2 ـ أســــاليـــب المنهـــــــج المقـــــــارن**:يمكن إجمال أساليب المقارنة في الطرق الرئيسية الآتية:

ـ **طـــريقــــــــة المقابــــــــــــــلة**: و يطلق عليها تسمية المقارنة بالمجانية ، و مفادها أن يضع الباحث الأحكام التي تعالج موضوعا واحدا في قوانين مختلفة جنبا إلى جنب ، فيقابل بعضها بعضا ليتمكن الباحث من معرفة مواضع التشابه و الاختلاف بين هذه النصوص ، و هذه الطريقة كانت متبعة في نهاية القرن التاسع عشر و ما قبله. فكان الباحث إذا أراد أن يدرس موضوعا معينا في عدّة قوانين فإنه يأخذ منها الأحكام التي تتعلق بهذا الموضوع  و يضعها إلى جانب بعضها البعض ليتعرف على ما بينها و بين قانونه الوطني من  إنفاق و اختلاف ، فلو أراد أن يدرس موضوع مصادر قانون العقوبات مثلا ، ما عليه إلا أن يأخذ المادة الأولى من قانون العقوبات في كل من القانون الجزائري و الفرنسي.

و لب هذه الطريقة تجميع لمواد من قوانين مختلفة ، و هي إن دلت على شيء فإنما تدل على معرفة الباحث بتلك القوانين، كما أنها مفيدة من حيث اعتماد الباحث في تدليل على بعض الأفكار الموجودة في القوانين الأجنبية.

ـ **طــــريقــــــة المقــــــاربــــــــــــة**: سميت هذه الطريقة بالمقاربة تعويلا على عنصر القرب أو التشابه الكبير بين القوانين محل المقارنة، و مفادها أن يدرس الباحث وجوه التقارب بين القوانين القابلة للمقارنة، و هي القوانين المتشابهة في البنية و في الخصائص كالقوانين الرومانية الجرمانية بالنظر إلى أنه مستمدة من مصادر قانونية مشتركة تخضع لمنهج قانوني موحد ، يجعلها قابلة للمقارنة فيما بينها.

اتبعت هذه الطريقة في توحيد القوانين الداخلية المختلفة و في الدول الاتحادية كالولايات المتحدة  الأمريكية و سويسرا و المكسيك و الاتحاد السوفيتي و يوغسلافيا و ألمانيا الاتحادية سابقا ، حيث يوجد في هذه الدول القوانين الاتحادية إلى جانب قوانين خاصة بكل دولة من الدول التي يتآلف منها الاتحاد ، كما تتبع هذه الطريقة في بعض الدول المتحدة كإسبانيا حيث يوجد فيها إلى جانب القانون المدني الصادر سنة 1889 قوانين محلية خاصة ببعض المناطق.

ـ**طـــريقـــــــــة المـضــــاهـــــاة:**تسمى كذلك بطريقة المعارضة ، و تقوم هذه الطريقة على عكس من الطريقة السابقة أي على تبيان أوجه الاختلاف بين منهجين متمايزين بالبنية الاقتصادية مثلا كالمنهج الروماني الجرماني و المنهج الأنجلو أمريكي من جهة و المنهج الاشتراكي من جهة أخرى. فهذه الطريقة تستعمل عند المقارنة بين قانونين مختلفين من حيث منهجهما و تكون بينهما الكثير من الفروقات ، و يبدو أنها لا تصلح عند المقارنة بين عدد كبير من المواد ، فهي تستعمل عند المقارنة بين نصوص قليلة تتضمن مواضيع محددة ، كالمقارنة التي تجري مثلا في موضوع الملكية أو العقود بين قوانين دولتين إحداهما اشتراكية و الأخرى رأسمالية**.**

**ـ طـــريقــــــــــــة المـــوازنـــــــــــــــــة:** و يصطلح عليها كذلك " المقارنة المنهجية " ، و هذه الموازنة هي الطريقة التي تنتهي بالمقارنة إلى نتيجة إيجابية ، فالطرق السابقة تقوم على تقرير ما هو كائن فعلا من تشابه أو تباين بين عدّة قوانين. أما طريقة الموازنة فإنها تخضع لمنهج يساعد على استخلاص نتائج تمكننا من التعرف على القانون المثالي بعد دراسة أسباب التوافق و الاختلاف في ظل العوامل المؤثرة في تكوين كل قانون.

 و تجدر الإشارة إلى أن كلا من طريقة المقاربة أو المضاهاة ، و كذلك الموازن المنهجية هي طرق تخرج من دائرة القانون المقارن الوصفي و النظري لتشكل الطرق الأساسية في القانون المقارن التطبيقي ، حيث تصل بالبحث إلى نتائج عملية من شأنها أن تؤسس نظرية أو قاعدة جديدة.